جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research
معهد العلمين للدراسات العليا- النجف الاشرف
قسم القانون- فرع القانون الخاص

القانون الاصلح للتطبيق في منازعات البيانات الشخصية على شبكة الانترنت

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدمت بها الطالبة

زهراء تركي موسى شُبر

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ الدكتورة

ختام عبد الحسن شنان

استاذ بالقانون الدولي الخاص

1445هـ 2023 م

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ
ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ
عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ
إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ)

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

الآية (13) من سورة المائدة

الإهداء

الى من كان نبراساً يضئ فكري بالنصح والتوجيه . . . الى من أفنى زهرة شبابه في

تربية ابنائه

والدي رحمه الله

الى من تعهدتني بالتربية في الصغر . . .

الى منبع الحنان الى من كانت دعواتها الصادقة سراً لنجاحي

امي الحبيبة

الى من سهر معي الليالي وتحمل قلقي وخوفي . .

وسهر معي خطوة خطوة لتحقيق حلمي

زوجي الحبيب

الى نور العين وفلذات الكبد أولادي (حسين، علي)

ابنائي الأحبة

الى من ساعدوني ومدوا يد العون لي دوماً

اخوتي واخواتي

اهدي هذه الثمرة

الباحثة

شكر وعرفان

« رَبِّ أوزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعلى وَالِدَيَّ» النمل اية19

الحمد لله على فضله ونعمه التي لا تعد ولا تحصى وعلى عونه تعالى وتوفيقه لي في اعداد هذه الدراسة وزادتني اعتزازاً ان تكون تحت اشراف الاستاذ الدكتورة (ختام عبد الحسن شنان) التي تفضلت مشكورة بالموافقة على اعدادها وتحمل عناء تدقيقها، لتبصر النور بشكلها الحالي فجزاها الله على ذلك خير الجزاء.

ولا يسعني في هذا المقام وقد انتهيت من اعداد هذه الدراسة الا ان اتقدم بخالص شكري وامتناني الى جميع اساتذتي الافاضل خلال السنة التحضيرية في معهد العلمين ولاسيما الذين بذلوا جهودهم وزودونا بعلومهم بدءا بالسيد العميد الاستاذ الدكتور (زيد عدنان محسن) لرعايته الأبوية، (أ. د. عزيز كاظم جبر، أ. د. ابراهيم اسماعيل الربيعي، أ.د خالد خضر دحام، أ. د. صعب ناجي عبود، أ. م. د. عبد الرزاق احمد الشيبان، و (أ. د صاحب نصار). والشكر موصول كذلك الى (أ. م. د. صالح مهدي كحيط) لما قدمه لي من مصادر واراء وارشادات اسهمت في اثراء الدراسة.

واخيراً اتقدم بفائق الشكر والثناء الى موظفي مكتبة العلمين للدراسات العليا، ومكتبة الروضة الحيدرية في مرقد الامام علي) عليه السلام في النجف الاشرف، ومكتبة العتبة العباسية ومكتبة العتبة الحسينية في كربلاء المقدسة.

وفي الختام أقدم شكري الى كل من له الفضل علي وكان عوناً لي في اتمام هذه الرسالة ولله الحمد أولاً وآخراً.

الملخص

مع انتشار تقنيات المعلوماتية الحديثة، وضعت العديد من أدوات الاتصالات بتصرف الإنسان، فهي تشكل وسائل فعّالة لربط الاشخاص بعضهم ببعض في العالم أجمع، ووجدت شبكة الأنترنت وهي شبكة عالميه تشكل وسيلة تواصل سريعة لتبادل المعلومات والافكار بين الأفراد في العالم، بشكل تقلص المسافات الجغرافية والتواصل في الوقت نفسه ولمختلف الجنسيات على المستوى العالمي.

وانتشرت تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي والذي لا يمكن فيها تطبيق قانون أي دولة لحكمه وذلك لأنه يمتاز بالمحدودية الإقليمية التي لا تتناسب مع طبيعة شبكة الانترنت، ومن ثم صعوبة الاخذ بجميع تشريعات الدول المرتبطة بتلك الشبكات، ولما كانت معظم إدارة شبكات التواصل موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية فأنها اخضعت المنازعات الحاصلة في الشبكة لقوانينها عن طريق ابرام عقد الاستعمال مع مستخدم الشبكة الذي عنده موافقته على التسجيل، ويكون معه موافقة على نقل جميع بياناته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقبوله الخضوع لقوانينها، وعلى الرغم من الاساس القانوني السليم للخضوع للقوانين الأمريكية، إلا أن هذه المسألة تنطوي على محاذير عديدة، ولاسيما فيما يتعلق بمدى قانونية شروط عقد الاستعمال وسياسات الخصوصية التي تقوم بمعالجة البيانات الشخصية للمستخدم، دون ان يكون هناك اي مسؤولية على ادارة الشبكة.

ومما تقدم وللأهمية الكبرى للبيانات الشخصية وما تمثله من حقوق على البعد الشخصي اللصيق بالإنسان والبعد المادي وكذلك ما يرافقها من تحديات عن تكون موضوع لعلاقات دولية خاصة ويتطلب تحديد القانون واجب التطبيق بشأن النزاعات التي تتمخض عن التعامل مع تلك البيانات. لذا فان هذه الدراسة ستقدم رؤية لتحديد القانون الاصلح للتطبيق من خلال بوابة القانون الشخصي او قانون الإرادة باعتبارهما الاصلح للتطبيق.

قائمة المحتويات

المستخلص ..... أ

قائمة المحتويات ..... ب

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبيانات الشخصية في شبكة الانترنت 7

المبحث الأول: ماهية البيانات الشخصية في شبكة الانترنيت..... 9

المطلب الأول: مفهوم البيانات الشخصية 10

الفرع الأول: تعريف البيانات الشخصية 11

الفرع الثاني: أنواع البيانات الشخصية 21

المطلب الثاني: أهمية البيانات الشخصية وعلاقتها بالحق بالخصوصية..... 26

الفرع الأول: أهمية البيانات الشخصية..... 27

الفرع الثاني: علاقة البيانات الشخصية بالحق بالخصوصية 34

المبحث الثاني: الجهود الدولية لحماية البيانات الشخصية..... 41

المطلب الأول: حماية البيانات الشخصية في الاتحاد الأوربي..... 41

الفرع الأول: المبادئ الأساسية لحماية البيانات الشخصية 42

الفرع الثاني: الحقوق الاساسية لحماية البيانات الشخصية 50

المطلب الثاني: الاتفاقات بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية 55

الفرع الأول: المرفأ الآمن..... 56

الفرع الثاني: إطار درع الخصوصية..... 61

الفصل الثاني: تطبيق القانون الأصلح لتسوية منازعات البيانات الشخصية 64

المبحث الأول: القانون الشخصي كتطبيق لمبدا القانون الاصلح..... 67

المطلب الأول: أمكانية تطبيق القانون الشخصي..... 68

الفرع الأول: مضمون القانون الشخصي..... 69

الفرع الثاني: الاساس في تطبيق القانون الشخصي..... 70

المطلب الثاني: تقييم تطبيق القانون الشخصي 75
الفرع الأول: نظرية السيادة كمحدد 76
الفرع الثاني: التطبيق العملي للقانون الشخصي 77
المبحث الثاني: قانون الارادة كتطبيق لمبدا القانون الاصلح 81
المطلب الأول: تطبيق قانون الارادة 82
الفرع الأول: مضمون قانون الارادة 83
الفرع الثاني: الاساس في تطبيق قانون الارادة 89
المطلب الثاني: مدى امكانية تطبيق قانون الارادة 108
الفرع الأول: نظرية مبدا الحرية 108
الفرع الثاني: تقييم تطبيق قانون الارادة 109
الخاتمة 113
المصادر والمراجع 117